دور زكريا محيي الدين

في قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢

ونشاطه السياسي والاقتصادي

أ . م . د . علياء محمد حسين الزبيدي

ساهرة سلمان حمادي

المقدمة

يعد زكريا محيي الدين، واحد من ابرز الشخصيات المصرية التي اسهمت في دور كبير في تاريخ مصر ، اذ كان من الرموز السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي اسهمت في النهوض الذي شهدته مصر، وكان النموذج الجذاب للعسكريين المصريين مما عرف عنه من الالتزام، والانضباط ، والمواقف الوطنية ، لذا فان الهدف الاول من هذه الدراسة ، هو ابراز دوره في قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ تعد هذه الثورة من انجح الثورات في مصر ، اذ حققت من الاهداف القومية اكثر مما حققته ثورات سابقة ، لان القائمين عليها رجال ذو عقيدة ، وايمان ، متفاهمون ومتقاربون ، ومن بيئة واحدة ، وافكار مشتركة. تطرقت في هذا البحث الى اسباب هذه الثورة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، واوضحت كيف ان جذورها عميقة في تاريخ مصر ، وهي قبل كل شيء ثورة ضد الاحتلال والاستعمار الاجنبي وعلى فساد الحكم ، وتناولت في هذا البحث ايضا مراحل قيام الثورة والخطة التي وضعها زكريا محيي الدين ، والاجراءات التي اتخذت بعد قيام الثورة.

دور زكريا محيي الدين في قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ونشاطه السياسي والاقتصادي

تعد ثورة عام ١٩٥٢ في مصر، من الثورات العربية المطهمة، ضد الاستعمار البريطاني والقصر، والتي كان لها الأثر الكبير على الصعيد العربي بصورة عامة، ومصر بصورة خاصة، ولهذه الثورة أسباب متعددة منها أسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية [١].

في أواخر عام ١٩٣٥، قررت بريطانيا الدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية لعقد معاهدة جديدة، ودافع بريطانيا لعقد هذه المعاهدة هو بسبب الظروف التي تمر بها بريطانيا والمتمثلة في التهديد الايطالي للحدود المصرية على اثر عدوانها على الحبشة، وكذلك تهديدات أدولف هتلر[٢] ، لدول الغرب فقد كان الجو الأوروبي مشحوناً بالخطر، وكانت بريطانيا متلهفة إلى عقد هذه المعاهدة لإيجاد الإطار القانوني لوجودها على ارض مصر، ولكي تضمن مصر حليفاً لها إذا ما وقعت الواقعة[٣]. وعلى أثر ذلك وافقت مصر للدخول في مفاوضات مع بريطانيا، وكانت بريطانيا حريصة أن تكون المعاهدة موقعة من رؤساء الأحزاب جميعهم حتى لا تشن عليها معارضة بعد ذلك في حالة فشل المفاوضات[٤].

أصدرت وزارة علي ماهر في ١٣ شباط ١٩٣٦، مرسوماً بتأليف وفد المفاوضات مع بريطانيا من اجل الاتفاق على المسائل المتحفظ عليها في تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢[٥] ، وتشكل الوفد برئاسة مصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وواصف غالي، ومحمود فهمي النقراشي، واحمد حمدي سيف النصر، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقي، ومحمد حلمي عيسى، وعبد الفتاح يحيى، وحافظ عفيفي، أما الوفد البريطاني فقد كان برئاسة مايلز لابسون، أجريت

المفاوضات في ٢ آذار ١٩٣٦، ومنذ الوهلة الأولى كان البريطانيون غير جادين في تحقيق الاستقلال الحقيقي التام لمصر(٦).

استمرت المفاوضات بين الجانبين حتى أواخر تموز ١٩٣٦، ثم انتهت بوضع مشروع المعاهدة التي وقعت بشكل نهائي في لندن بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ آب ١٩٣٦، وتضمنت المعاهدة (١٦) بنداً، وأهم هذه البنود هي تمثيل دبلوماسي بين البلدين، وتأييد بريطانيا بانضمام مصر لعصبة الأمم، واحتفاظ بريطانيا بـ (١٠) آلاف جندي و(٤٠٠) طيار على أرض مصر، وتعهدت مصر بحماية أرواح وممتلكات الأجانب الموجودين في مصر(٧).

ومن البنود العسكرية الأخرى، فقد اشترطت بريطانيا على مصر تقديم التسهيلات كافة للقوات البريطانية كاستخدام طرق المواصلات والمطارات وغيرها، وفي حالة انتقال القوات البريطانية إلى مناطق أخرى داخل مصر، تتعهد الحكومة المصرية ببناء ثكنات ومنشآت صالحة لها ووفقاً لأحدث النظم مع تزويدها بجميع أسباب الراحة وتوفير مياه الشرب(٨).

أما فيما يتعلق بالسودان فقد جعلت المعاهدة منها مستعمرة بريطانية يحرسها جنود مصريون تحت إمرة الحاكم البريطاني، لقد كانت مدة المعاهدة (٢٠) عاماً، ولا يحق لأحد الطرفين أن يطلب تعديلها قبل مضي (١٠) أعوام، وحتى في حالة التعديل، تبقى القوات البريطانية في مصر، ونظام الحكم في السودان مستثنين من هذا التعديل، وهذه شروط مجحفة بحق مصر والسودان(٩).

من ناحية أخرى حققت المعاهدة كسباً كبيراً لمصر، فقد سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصري، وألغيت وظيفة المفتش العام وسحب جميعهم

الأجانب من البوليس المصري في مدى(٥) أعوام، وأطلقت حرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارين في الجانب القضائي والمالي، وألغيت جميع الاتفاقيات المنافية لأحكام مصر، ومنها تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢، وأعطت لمصر الحرية في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية، بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة[١٠].

لقد اختلفت الآراء في شأن هذه المعاهدة وعقد الاتفاق معهم، فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزناً للتحالفات، ولا تنظر إلا من خلال مصلحتها، وأنها لا تفي بما عليها من التزام، فمن العبث أن يعقد اتفاق، بينما يرى البعض إن في مفاوضة بريطانيا اعترافاً بالاحتلال، وان الواجب يقتضي المطالبة بجلاء البريطانيين، والبعض الآخر يرى إنهم أمام نكبة وان الاستعمار واقع لا محالة سواء اعتُرِفَ به أم لم يُعتَرَف، لذا يجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على إخراج المستعمر من أرض مصر[١١].

أعد زكريا محيي الدين هذه المعاهدة نكسة للحركة الثورية في مصر، فقد أعطت حقوقاً شرعية لبريطانيا، كانت تمارسها قبل المعاهدة رغماً عن إرادة المصريين، وهي بمثابة صك استسلام لبريطانيا، وفعلاً بدأ البريطانيون يتدخلون في تسيير شؤون البلاد ويعرقلون تقدمها، ويتحكمون في اتصالاتها الخارجية بالدول الأخرى وبناء قواعد عسكرية لهم في مصر، ونجح البريطانيين في تكوين جماعة من الخونة المصريين من الأحزاب يحققون لهم أغراضهم لذلك كان زكريا محيي الدين من المطالبين بإلغاء هذه المعاهدة لأنها مست استقلال مصر[١٢] .

تعد استقالة حسين سري من الوزارة في ٢ شباط ١٩٤٢، التي قدمها بناءً على طلب السفير البريطاني مايلز لامبسون وموافقته بداية مرحلة خطيرة

وفاصلة في تاريخ مصر السياسي، كان مايلز لامبسون قد سأل حسين سري عندما علم بنيته على الاستقالة عمن يرشح لرئاسة الوزراء بعده، فذكر حسين سري، بعض الأسماء لم تعجب لامبسون، ثم سأله مرة أخرى، فأجاب بضرورة عودة النحاس للحكم وقال لامبسون هذا هو في بالي[١٣].

بعد استقالة حسين سري، حدثت أزمة داخلية، حيث طافت الشوارع والمدن بالتظاهرات، التي قادها طلبة الجامعات والمدارس هاتفين بعودة مصطفى النحاس، ومطالبين بتشكيل وزارة وفدية، من اجل ذلك اتصل لامبسون برئيس الديوان الملكي أحمد حسنين[١٤] ، وابلغه إن الحكومة البريطانية، تصر على معرفة اسم من سيعهد إليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا العمل رسمياً[١٥].

كان مايلز لامبسون قد طلب من الحكومة البريطانية تفويضاً بحسم الموقف بما يتفق وسياسة بريطانيا، على أن تقف وزارة الخارجية البريطانية على تطور الأحداث أول بأول، ذكر مايلز لامبسون في برقية لحكومته، بأنه علم من مقابلة له مع احمد حسنين رئيس الديوان الملكي، أن هناك محاولات تجري لتشكيل وزارة[١٦]، من أجل ذلك عقد لامبسون اجتماعاً حضره وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط والقائد العام للجيوش البريطانية في مصر، نوقشت من خلال الاجتماع الأزمة التي يمر بها الحلفاء في الحرب وخطر استغلال العناصر المناوئة لبريطانيا، والأزمة والمصاعب التي تواجه الحلفاء وأتفق المجتمعون على ضرورة استخدام الشدة مع القصر[١٧].

لذا طلب لامبسون من الملك دعوة النحاس لتأليف الوزارة الجديدة، فرد الملك فاروق بأنه دعا الزعماء السياسيين بما فيهم النحاس لتشكيل وزارة

ائتلافية، يبدو أن القصر لم يكن يرغب بأن ينفرد النحاس بالحكم، حتى لا يجد صعوبة في الإطاحة به عندما يريد ذلك [١٨].

رفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية، وما أن علم السفير البريطاني برفض النحاس لفكرة الوزارة الائتلافية، حتى دعا رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين، وأخبره بأنه علم رفض النحاس، تأليف وزارة ائتلافية، وطلب منه أن يبلغ الملك بأن بريطانيا ترغب في أن تؤلف وزارة وفدية بحته، فرد عليه رئيس الديوان الملكي بأن المسألة لا تزال تبحث بين الملك والزعماء السياسيين ورؤساء الأحزاب السياسية، ويبدو أن إصرار بريطانيا على مجيء الوفد إلى السلطة، لأنه يحظى بتأييد الأغلبية، وللاعتقاد بأن هذا الحزب سوف يساعد في عودة الاستقرار المنشود الذي تسعى إليه[١٩].

وفي صباح ٤ شباط ١٩٤٢، طلب السفير البريطاني مايلز لامبسون مقابلة رئيس الديوان الملكي وسلمه إنذاراً شديد اللهجة ليسلمه إلى الملك وهذا ما نصه: « إذا لم أُحط علماً قبل الساعة السادسة مساءً بأن النحاس دعي لتشكيل الوزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعية ما يحدث » [٢٠].

أسرع الملك فاروق بعد هذا الإنذار، على دعوة الزعماء السياسيين إلى الاجتماع، الساعة الواحدة بعد الظهر من اليوم ذاته في قصر عابدين واستعرض أحمد حسنين، تطور الأحداث خلال يومي ٣ و٤ من شباط، وقال الملك: « أنني مستعد فيما يتعلق بشخصي بأن أضحي بكل شيء فلا يعنيني غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها »[٢١] ، بعد هذه الكلمة غادر الملك قاعة الاجتماع تاركاً لهم حرية التشاور في الأمر، وكان أول المتحدثين مصطفى النحاس الذي أكد انه لم يكن يعلم بما حدث، وانه يعترض على إقحام

اسمه بالإنذار البريطاني، لكن إنقاذاً للموقف يقبل بتأليف الوزارة إذا طلب منه الملك ذلك(٢٢).

اتفق المجتمعون بتكليف النحاس على تأليف وزارة قومية، بالإضافة إلى الاحتجاج على الإنذار البريطاني، وتمت كتابة الاحتجاج ووقعوا عليه جميعاً، وكان نصه: « أن في توجيه الإنذار اعتداء على استقلال البلاد، ومساساً بمعاهدة الصداقة، ولا يسمح الملك، أن يقبل ما سينهي استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة »(٢٣) ، الاحتجاج إلى رئيس الديوان الملكي احمد حسنين ليوصله إلى السفير البريطاني، وحمل رئيس الديوان الملكي نص الاحتجاج إلى السفير البريطاني. ودعا في الساعة السابعة مساءً الزعماء السياسيين ليقول لهم إن السفير سيحضر لمقابلة الملك في الساعة التاسعة مساءً، ثم طلب منهم الانصراف على أن يكونوا على أتم الاستعداد لاحتمال دعوتهم إلى اجتماعٍ ثان(٢٤). وقبيل الساعة التاسعة مساءً، حاصرت الدبابات البريطانية القصر من جميع الجهات، ثم حضر السفير لامبسون ومعه قائد القوات البريطانية في مصر الجنرال وستون، وعدد من الضباط البريطانيين، وتوجهوا إلى مكتب الملك فاروق واجتمعا به بحضور أحمد حسنين، كان السفير البريطاني يحمل ورقة بالتنازل عن العرش إذا لم يكلف النحاس بتشكيل الوزارة الوفدية، لم يستغرق الاجتماع أكثر من عشر دقائق كان الملك قد قبل الإنذار بدعوة النحاس لتأليف وزارة وفدية، بعد ذلك عاد السفير البريطاني إلى القاهرة (٢٥).

كان إصرار السفير البريطاني لامبسون على تعيين النحاس لرئاسة الوزارة، قد بني على أسباب عدة، منها أن النحاس كان أكثر إيماناً بالسياسة البريطانية حينما يكون بالمنصب، وكان النحاس مقتنع في حالة انتصار المحور لن يكون للوفد أي مستقبل، ويوصف بأنه المهندس لمعاهدة عام

١٩٣٦، والذي يمكن الوثوق به لانجاز التزاماتها بالطريقة الأكثر إخلاصاً وملاءمة [٢٦].

شعر زكريا محيي الدين ومعظم قادة الجيش عندما حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين في ٤ شباط ١٩٤٢، بأن كرامة مصر كلها قد أُذِلَّت، وأعلنوا تهديدهم للملك، ثم هدد اللواء محمد نجيب بالاستقالة احتجاجاً على ذلك، لكن الديوان الملكي أبلغه تقدير الملك له وطلب منه العدول عن الاستقالة[٢٧].

لقد عَدَّت التنظيمات السرية في الجيش النحاس خائناً وقاموا بمحاولة اغتياله أكثر من مرة، فانطلقت التظاهرات في القاهرة والإسكندرية، تندد بهذا الموقف وتهتف إلى الأمام يا روميل[٢٨] ، لم يكن ذلك تعبيراً عن حب المصريين لروميل ولكن هذه الهتافات إنما هي من مقولة: « أن عدو عدوي صديقي »[٢٩].

كان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا أن تدرك إن معاهدة عام ١٩٣٦ التي لم تحدث تغييراً في طبيعة العلاقات بين مصر وبريطانيا، وقد استنفذت أغراضها، وانه ينبغي على بريطانيا أن تجلي قواتها عن مصر، ثم أعلن مجلس الوزراء في ٢٣ أيلول ١٩٤٥، البيان التالي وهذا نصه: « إن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة، وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق هدف وادي النيل في وحدة مصر والسودان »[٣٠].

ثم ردت الحكومة البريطانية على هذا البيان بمذكرة أعلنت فيها: « أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها »[٣١] ، ثم عمَّت مدينة القاهرة تظاهرات حاشدة يوم ٩ شباط ١٩٤٦، يهتفون بجلاء القوات البريطانية، وحاولت بريطانيا تهدئة الوضع حيث أُجليت قواتها عن مدينة

القاهرة، وسلمتها للجيش المصري، ثم أعلنت أنها مستعدة في الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في بنود معاهدة عام ١٩٣٦[٣٢].

استمرت التظاهرات وبشكل كبير جداً حيث عمَّت جميع المناطق المصرية، اشترك فيها الطلبة والعمال يهتفون بالجلاء لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، وما أن وصلوا إلى كوبري عباس[٣٣] حتى وجدوا الطريق مفتوحاً لمرور المراكب فنزل بعضهم في القوارب وأغلقوا الكوبري ليكون صالحاً للمرور من فوقه وأخذ الطلبة يقتحمونه قاصدين الجهة الشرقية البرية للنيل[٣٤]، فحدثت اشتباكات مع رجال البوليس أسفرت عن إصابة (٨٤) من الطلبة إصابات بليغة، سميت هذه الحادثة بحادثة كوبري عباس، ثم حدثت انتفاضات في مناطق أخرى من مصر، حيث كان لهذا الحادث وقعٌ أليم في نفوسهم بصورة خاصة، والسخط على الوزارة في مواجهتها للتظاهرات بصورة عامة، وكان من المفروض أن لا تواجهها بهذا العنف، على أثر هذه الحوادث قدم محمود فهمي النقراشي، استقالة وزارته في ١٥ شباط ١٩٤٦، لتهدئة الأوضاع[٣٥]. بعد ذلك كلف إسماعيل صدقي[٣٦] ، بتأليف الوزارة في ١٧ شباط ١٩٤٦، وإزاء استمرار التظاهرات في مصر، أصدر إسماعيل صدقي، مرسوماً في ٧ آذار ١٩٤٦ بتشكيل الوفد الرسمي برئاسته للمفاوضة مع بريطانيا، لتعديل معاهدة ١٩٣٦، والمطالبة بالجلاء عن مصر، وعينت بريطانيا وفداً برئاسة اللورد ستانجيت وزير الطيران للمفاوضة[٣٧].

بدأت المفاوضات بين الجانبين في ١٥ نيسان ١٩٤٦، وكانت المفاوضات في بادئ الأمر منحصرة بين إسماعيل صدقي وستانجيت، وبدأ المفاوض البريطاني يطالب بإصرار على بقاء قاعدة عسكرية بريطانية في مصر، هذا الإصرار كان كافياً لوقف المفاوضات حتى ٧ أيار ١٩٤٦، ثم

أعلنت السفارة البريطانية بياناً هذا نصه: « إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة [٣٨]، هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة وعملاً بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية ثم عرضت بريطانيا على الحكومة المصرية أن تسحب وقواتها البرية والبحرية والجوية جميعها من الأراضي المصرية، وان تجري المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه والتدابير التي تتخذ من الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع، طبقاً للمحالفة »[٣٩] ، ولم يكن الغرض من هذا البيان إلا تأكيداً لتمسك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة عسكرية لها وبشكل دائم في شكل تحالف، أما فيما يتعلق بقولها أنها عرضت على مصر إجلاء قواتها، فلم يكن إلا خداعاً، فقد ربطت هذا العرض بإجراء المفاوضات لتحديد مراحل الجلاء وهذا لا يختلف عن وعود بريطانيا المتكررة في الجلاء[٤٠]. بعد ذلك عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني في ٩ أيار ١٩٤٦ بسراي وزارة الخارجية المصرية وتبادل الجانبان المحادثات، ولكن من دون جدوى وتبين إن مشروع المعاهدة لا يختلف عن معاهدة عام ١٩٣٦، ولم يشأ الوفد المصري أن يصارح الشعب بهذه الحقيقة تفادياً من الهياج الشعبي، فأزمع وقف المفاوضات وأصدر الطرفان بياناً يوم ٢٢ أيار من العام نفسه هذا نصه: « إن تبادل الآراء بينهما قد أظهر إن هناك بعض المسائل يرى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن، ويتطلب هذا بعض الوقت»[٤١] ، وهذا معناه وقف المفاوضات[٤٢].

ثم استؤنفت المفاوضات في ٢٥ تموز ١٩٤٦، بالإسكندرية وأوقفت لتعذر الاتفاق بينهما، وتبين من خلال هذه المفاوضات إصرار الجانب البريطاني على اتخاذ مصر قاعدة عسكرية لبريطانيا[٤٣].

بعد تعثر المفاوضات في مصر، رأى إسماعيل صدقي، أن يباحث بنفسه المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية لعله يصل معه إلى اتفاق، فسافر إلى لندن في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٦ وهناك تباحث مع بيفن، ووصلا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٦، بالحروف الأولى من أسمائهم وسميت بمعاهدة صدقي – بيفن[٤٤].

تضمنت المادة الأولى من المعاهدة، إنهاء العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ آب ١٩٣٦، والمادة الثانية، اتفاق الطرفان الساميان على انه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو في حالة ما إذا وقع اعتداء مسلح على بريطانيا، فالطرفان يتفقان على التعاون والمساعدة، ريثما يتخذ مجلس الأمن[٤٥] الوسائل اللازمة لإعادة السلم. والمادة الثالثة، نصت على تكوين لجنة للدفاع المشترك من القيادات العسكرية المختصة لدى الدولتين وهذه لجنة استشارية مهمتها تقديم اقتراحات إلى الحكومتين عما توصي به من إجراءات في المسائل الخاصة بالدفاع المشترك في البر والبحر والجو وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة، أما المادة الرابعة، انه لا يحق لأحد من الطرفين الدخول في حلف تكون أغراضه مضادة لمصالح الطرف الآخر[٤٦] ، والمادة الخامسة، نصت على اتفاق الطرفين على عدم المساس بما تم أعلنه من كلا الطرفان، أضف إلى ذلك تضمنت المادة على بروتوكول خاص بالسودان، إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان بإتباعها

في السودان ضمن نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر[٤٧].

بعد عودة إسماعيل صدقي من لندن، عرض مشروع المعاهدة على لجنة الوفد الرسمي للمفاوضات فرفضها (٧) من أعضاء الوفد، وأصدر بذلك بياناً إلى الرأي العام في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦ بذلك الرفض، ثم عقدت لجنة الوفد اجتماعاً لمناقشة المقترحات وبحثها بحثاً مبدئياً، أثيرت من خلاله جملة اعتراضات وتبين من هذا الاجتماع إن الأعضاء (٧) لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة، ورد إسماعيل صدقي بأنها نهائية غير قابلة للتعديل، ثم أصدر إسماعيل صدقي مرسوماً في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ بحل وفد المفاوضة وجاء في المرسوم: « أنه نظراً لان أغلبية هيئة الوفد أعلنت جهاراً رأيها في المفاوضات الجارية، وبذلك أصبحت مهمتها غير ذات موضوع»[٤٨].

أدركت بريطانيا أنه يستحيل ضمان تنفيذ مشروع المعاهدة وأراد مستر ارنست بيفن أن يحسم الأمر وكان واضحاً أن الخلاف قام على تفسير بروتوكول السودان، ولاسيما أن الجانب البريطاني يرى في نصوص المشروع ما لا يتعارض مع منح السودانيين الاستقلال مستقبلاً، بينما يرى إسماعيل صدقي، أن الانفصال لا يتفق مع الوحدة التي تقررت في البروتوكول، لذا طلب ارنست بيفن إصدار تصريح مكتوب لإيضاح وجهة نظرها، ولكن صدقي رفض إصدار التصريح، وأعد مذكرة في ٦ كانون الأول ١٩٤٦، شرح فيها وجهة نظره، وكان معنى هذا فشل صدقي في بلوغ تحقيق الأهداف القومية في الجلاء ووحدة وادي النيل، لقد عارض قادة الجيش وفي مقدمتهم زكريا محيي الدين مشروع هذه المعاهدة واخذوا يطالبون بجلاء القوات البريطانية من أرض مصر. وبعد أن طفح به الكيل من دسائس المعارضين، قدّم

اسماعيل صدقي استقالته في٨ كانون الأول١٩٤٦، وبذلك فشل مشروع المعاهدة[٤٩].

من الأسباب السياسية الأخرى التي أدت إلى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، هي حرب فلسطين، وهذه الحرب كانت سبباً في زيادة الوعي الوطني لعدد كبير من ضباط الجيش خاصة والمصريين عامة، لأنها أدت إلى تبلور الموقف وتبادل الآراء والخروج من العزلة الفكرية التي عاشتها مصر بعد الحرب العالمية الثانية[٥٠].

من الأسباب الأخرى التي أدت إلى سخط زكريا محيي الدين بصورة خاصة والجيش والشعب عامة على بريطانيا هي نقضها المتواصل لمواعيد الجلاء والمراوغة في تعويقها بمفاوضات متكررة ودور بريطانيا على استحداث الأزمات في البلاد لتحقيق أهدافها الاستعمارية[٥١].

أما حالة الجيش فكانت صعبة جداً، عمل الاستعمار البريطاني والقصر على إضعافه، والتنكيل بالعناصر الوطنية[٥٢] إضافة إلى عدم احترام للدستور ولا يهاب القانون، وانتشار الرشوة والفساد في كل مفاصل الدولة، وأصبحت المناصب الوزارية تشترى في البلاد وسيطرة رأس المال على الحكم، وتعاقبت على البلاد حكومات ضعيفة كانت ألعوبة بيد الملك وبريطانيا[٥٣].

أضف الى ذلك كان الاقتصاد المصري قبل الثورة، معتمداً في مجمله على الإنتاج الزراعي، الذي مثله دخله قياساً للدخل القومي الإجمالي نسبة ٤٥-٤٨% في حين مثل نظيره القطاع الصناعي في أعلى مستوياته ١٥%، وذلك لأن الاقتصاد المصري حينها كان معتمداً وبشكل رئيسي على الزراعة وتصدير محصول واحد هو القطن، الذي جعلت بريطانيا من اجله مصر مزرعة كبيرة لزراعته وتصديره للإفادة منه في مصانعها، مستفيدة من جعل

مصر أرضاً ليست لزراعته وتصديره فقط بل لتصريف بضائعها واستثمار رؤوس أموالها فيها[٥٤]. أما الصناعة فقد بقيت وحتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، متخلفة، قياساً لما فيها من غالبية المشروعات الصغيرة، ويطلق عليها ورشاً فنية، مقارنةً بالمشروعات الصناعية الكبيرة، التي تعتمد في إنتاجها على الآلات والأساليب الفنية الحديثة، ولم يكن الاستثمار الصناعي متناسباً مع الزيادة السكانية لقلة المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها، ونسب إنتاجها المنخفضة، لذا فقد كانت صفة الاقتصاد المصري وقتذاك هي الاقتصاد الراكد أو المتخلف، وهي صفة تطلق على الدول ذات اقتصاد المحصول الواحد[٥٥].

لقد تميز الاقتصاد المصري بانخفاض مستوى الدخل الفردي إذ بلغ ما يقارب (٢٨,٧١) دولار، وهو لا يمثل إلا نحو ١٠% من متوسط دخل الفرد في بريطانيا وقتذاك والبالغ (٢٨٠,٧١٠) دولا أمريكي، وذلك ما يعكس تدني مستوى المعيشة[٥٦].

ومن الأسباب الاقتصادية أيضاً انتشار البطالة، وهذه مرتبطة حتماً بمعدل ارتفاع النمو السكاني، وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، لاسيما في القطاع الصناعي، كذلك سوء توزيع الثروة القومية، إذ كانت الملكية مركزة بيد فئات ذات استهلاك سيء وإنفاق فاحش[٥٧].

كانت الحالة الاقتصادية في البلاد في أوائل عام ١٩٥٢ سيئة جداً، والشعب يعاني تدهوراً في أوضاعه المعيشية لارتفاع أسعار المواد الغذائية [٥٨] ، وزيادة أسعار رغيف الخبز في مصر[٥٩].

أضف إلى ذلك ازدياد نسبة البطالة في المجتمع المصري، وانخفاض الإنتاج الصناعي، وضعف الميزان التجاري بمقدار (٨٠) مليوناً من الجنيهات والعجز وصل إلى أكثر من (٢٦) مليون جنيه [٦٠] ، وكذلك افتقار البلاد إلى

مشاريع جديدة تزيد من الإنتاج القومي ومن دخل الفرد، كالتنمية الزراعية والصناعية [٦١] ، واحتكار أصحاب رؤوس الأموال للمرافق الرئيسية للإنتاج في البلاد وتحكمهم فيها[٦٢].

لقد بين هانس[٦٣] بدراسته لإحصاءات الدخل القومي المصري، خلال المدة ١٩١٣-١٩٥٦، إن متوسط الدخل القومي عند قيام حرب السويس كان تقريباً عند نفس مستواه عند قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، فالتقدم الكبير الذي أحرزته الزراعة المصرية بالإضافة إلى نمو الناتج الصناعي، ضاع اغلبه بسبب اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح مصر (بانخفاض أسعار القطن بالمقارنة مع أسعار الواردات)، والتهمت الباقي الزيادة في السكان، فإذا كانت مصر بحاجة ماسة إلى الاقتراض في أية مدة في تاريخ ها الحديث فقد كانت هي هذه الفترة. ولكن هذه هي بالضبط الفترة التي قامت فيها مصر بسداد ديونها وتحولت فيها إلى دولة دائنة، ذلك إن هذه الفترة هي التي انكمشت فيها بشدة حاجة اقتصاديات الدول المتقدمة إلى ولوج أبواب الاستثمار الخارجي، فأوروبا كانت مشغولة بالاستعداد والإنفاق على الحربين العالميتين، أو بإعادة تعمير ما دمرته الحربان، أو بدفع التعويضات المفروضة على من انهزم في الحرب العالمية الأولى، أو بالكساد العالمي الذي حل بها جميعاً في الثلاثينيات، والولايات المتحدة كانت منشغلة باستغلال مواردها الاقتصادية الهائلة وسوقها الواسعة، فوضع مصر من حيث المديونية الخارجية لا يختلف كثيراً عما كانت عليه قبل (١٠٠) عام[٦٤] ، كل ذلك كان من العوامل التي أدت إلى التطلع نحو تغيير شامل في نظام الحكم، قد يساعد في أصلاح شؤون البلاد المالية والاقتصادية[٦٥].

كما ترتب على انتشار الإقطاع واحتكار الملكية الزراعية، وسيطرة أصحاب رؤوس الأموال على المفاصل الاقتصادية في البلاد، أصبح المجتمع المصري يتكون من طبقتين، طبقة تشقى وتكد ولا تكاد تجد القوت الضروري لها، وطبقة تنعم بثمرات عرق وكد الطبقة الكادحة، التي تمثل الغالبية العظمى من سكان مصر، وهم في الحقيقة أصحاب هذا البلد بينما القلة الدخيلة على مصر هي التي تزداد ثراءً يوماً بعد يوم[٦٦].

ومن الأسباب الاجتماعية التي أدت الى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، هي عديدة، لقد ظهرت في المجتمع المصري الكثير من الآفات الاجتماعية الهدامة وأولها آفة المخدرات التي تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي عانى منها المصريون لمدة تربو على (٣٠) عاماً، إن الامتيازات الأجنبية التي منحت لكثير من الأجانب كانت وراء تفاقم مشكلة المخدرات وانتشارها، إذ كان المهرب الأجنبي يَمْثُلَ أمام المحاكم المختلطة التي تصدر عليه عقوبة غير رادعة لا تتناسب والجرم الذي يرتكبه أو الجناية بحق الشعب المصري، والعقوبة لا تزيد على غرامة مقدارها بعض الجنيهات أو الحبس لمدة تتراوح بين (٤-٥) أيام[٦٧].

ومن الآفات الاجتماعية الأخرى، انتشار ظاهرة التسول الخطيرة، وكان لانتشارها عاملان يتمثل العامل الأول بحالات الطلاق والزواج بالنسبة لأحد الأبوين أو كليهما، وأثبتت الدراسات أن ٤٠% من المصريين ضحية هذا العامل، وهذا ما يحدث في الأسر الفقيرة، أما العامل الثاني، يتمثل بعدم استطاعة الوالدين إدارة شؤون الطفل إدارة حازمة، بسبب إلحاق الطفل بالعمل[٦٨].

ومن الظواهر الخطيرة التي عانى منها المجتمع المصري، هو انتشار الفقر والجهل والمرض، حيث تعرض المصريون إلى حالة متردية بسبب سياسة الاحتلال البريطاني وعملائهم، حيث كان الشعب يعاني من الجوع لانخفاض المستوى المعيشي للأفراد، ولم يقتصر الأمر على سوء التغذية بل امتد إلى حالة السكن غير الصحية، حيث يسكنون في بيوت تفتقر إلى أبسط مقومات السكن الصحي[٦٩].

أما التعليم فقد كان متخلفاً في مصر، وكان يتميز بـ (٣) عيوب جوهرية، الأولى: انه كان يعمل على تخريج موظف الإدارة الذي يراد له أن يعمل في خدمة أهداف التخلف، ولم يعمل على تخريج المواطن الذي يتزود بكل طاقات الوعي لتحقيق أهداف الحرية والتقدم. والثانية: أولى التعليم اهتمامه بالدراسات النظرية وأهمل الدراسات العملية والتطبيقية التي لا غنى عنها، لتخريج الفنيين اللازمين لتنمية الإنتاج. والثالثة: كان العِلم سلعة تباع وتشترى لا يحصل عليها إلا القادرون على دفع ثمنها وهم قلة[٧٠].

وتدهورت الأوضاع الاجتماعية الأخرى، مثل انتشار الجرائم والخصومات وتدهور أحوال الفلاحين وإضرابات العمال، وتغلغل العصبية الحزبية الهدامة في المجتمع المصري[٧١] ، كذلك فقدان العدالة الاجتماعية في المجتمع، فقد كانت الفوارق في الثورات تتخذ طابعاً خطيراً، وكانت البلاد تشكو سوء توزيع ملكية الأرض[٧٢].

أولاً: خطة الثورة ودور زكريا محيي الدين .

جاءت ثورة تموز، كانفجار حتمي لوضع متفجر وثمرة لاحتدام الحالة الاجتماعية، وفشل العهد البائد في تحقيق أماني الاستقلال والديمقراطية، ويمكن القول أن الثورة استفادت من تراكم فعاليات الحركات الوطنية التي سبقتها

ومهدت لها، حيث تبنت النهوض الذي صاغته القوى الوطنية كافة، عبر قرن ونصف من العمل والإبداع[٧٣] ، أن الثورة لم تقسم الحركة الوطنية كما تصوره بعض المؤرخين بقدر ما كان تعميقاً لتيار الحركة الوطنية التي رفضت قبلها بأعوام الدخول في حلف عسكري مع بريطانيا، أو الاشتراك تحت العلم الأمريكي في الحرب الكورية[٧٤] أو الانضواء في نظام الدفاع المشترك مع الغرب[٧٥].

اجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، وناقشت في الاجتماع الأحداث التي وقعت في البلاد وسرعة تطورها، فقد كانت تسير بخطى سريعة نحو التدهور لم يسبق لها مثيل، وان زمام الأمور يفلت في أي لحظة، ويحدث الانفجار من الشعب المتذمر وتصبح البلاد في حالة من الفوضى لا يمكن التكهن بنتائجها، لذلك قرر الضباط الأحرار وفي مقدمتهم زكريا محيي الدين التحرك بسرعة، خاصة إن الملك قد عرف بأمر التنظيم داخل الجيش، بعد أن تحداه الجيش بانتخابات مجلس إدارة نادي الضباط التي جرت في ٣ كانون الثاني ١٩٥٢، انتصر فيها الضباط الأحرار على أنصار الملك[٧٦].

اختار جمال عبد الناصر الضباط ومنهم زكريا محيي الدين للقيام بالثورة، وكانوا جديين ووطنيين ومحل ثقة، لأن الثورة لم تحدث اضطراباً في أنظمة الجيش بل عززت هذه الأنظمة، والثورة التي حدثت لم تستهدف إنشاء قوة عسكرية لتستولي بها على السلطة[٧٧].

لقد كان عدد الضباط الذين شاركوا في الثورة (٩٠) ضابطاً ثلثهم من الرتب الصغيرة (نقيب، ملازم) أما الثلث الباقي فهم من رتبة (مقدم) ولم يكن

للتنظيم أي سلاح بحري، وإنما كانت لديه أعداد يطمئن لها من سلاح الفرسان والمدفعية والطيران[٧٨].

أدى زكريا محيي الدين دوراً كبيراً قبل بدء الثورة وبعدها، حيث كان جمال عبد الناصر قد كلف زكريا بإعداد خطة الثورة بخط يده، ثم عرضت الخطة على جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وبعد دراستها أضيفت عليها بعض الإضافات[٧٩].

كانت الخطة مبسطة للغاية، ويمكن القول أنها اكتسبت عناصر نجاحها من بساطتها، وتنقسم الخطة إلى (٣) مراحل[٨٠] :

أ- المرحلة الأولى.

هي السيطرة على القوات المسلحة وتحريك بعض القوات إلى مبنى القيادة العسكرية في كوبري القبة[٨١] ، إذ يوجد فيها كبار القادة العسكريين، حيث يتم اقتحامه والاستيلاء عليه، وفي الوقت نفسه اعتقل بعض الضباط الكبار في الجيش والطيران وقادة الأسلحة المختلفة، حتى يضمن عدم تحريك أي قوات عسكرية تتصدى لهم، وحددت الخطة في مرحلتها الأولى مهام الأسلحة المختلفة[٨٢] ، فسلاح الفرسان تحملوا مسؤولية إغلاق المنطقة عند شارع الخليفة المأمون بجوار محطة البنزين، وإغلاق المنطقة عند المستشفى العسكري وعند باب ستة بالعباسية،وباب العباسية[٨٣]. أما سلاح المدفعية فمهمتها عزل منطقتي ألماظة والهايكستب[٨٤] ، والطرق المؤدية لمبنى القيادة بكوبري القبة، والطرق المؤدية إلى وحدات الجيش المختلفة، وتقرر أن يعاون سلاح المدفعية في هذه المهمة وحدات من سلاح الفرسان بدبابات وعربات مصفحة، وتم تكليف مجموعة من المدرعات بالسيطرة على مطارات ألماظة في مصر الجديدة غرب القاهرة[٨٥]. وقد حدد في المرحلة الأولى المسؤولون، عن

تحرك القوات العسكرية وهم من سلاح الفرسان، حسين الشافعي، وخالد محيي الدين ، وثروت عكاشة[٨٦] ، أما من سلاح الطيران فهم، حسن إبراهيم، وعبد اللطيف البغدادي، ومهمتهما القيام بطلعات استكشاف جوية، للتأكد من عدم تحرك قوات بريطانية من قاعدة القناة، وطلعات استكشاف جوية أخرى فوق مدينة القاهرة والإسكندرية لمنع الملك فاروق من الهرب سواء عن طريق الجو أو البر[٨٧].

ب- المرحلة الثانية.

كانت تتمثل في إنزال قوات إلى الشوارع للسيطرة على عدد من المواقع المدنية وهي مبنى الإذاعة والتلفزيون وقصر عابدين[٨٨] ، وغيرها من المواقع المهمة[٨٩].

ج- المرحلة الثالثة.

كانت الخطة التي وضعها زكريا محيي الدين ، هي تحريك القوات لعزل الملك، واتفق الضباط جميعهم على الخطة، وعلى أن تكون كلمة السر (نصر) وكان الضباط الأحرار يمتلكون حماسة للقضية التي يتحركون من أجلها[٩٠].

كان الموعد الذي اتفقت عليه اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار للقيام بالثورة هو تشرين الثاني ١٩٥٢، غير أن حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢، غير النظرة للأمور، وتقرر في شهر آذار أن يكون موعد الثورة في ٥ آب ١٩٥٢ بالتحديد آخذين بنظر الاعتبار استقرار وحدات الجيش بعد نقلها من سيناء إلى القاهرة[٩١].

بعد استقالة وزارة حسين سرّي عامر في ٢٠ تموز ١٩٥٢، كُلِفَ أحمد نجيب بتشكيل الوزارة في ٢٢ تموز ١٩٥٢، التي عين فيها حسين سرّي وزيراً

للحربية، لقد أدرك الضباط الأحرار مدى الخطورة التي تحيط بهم إذا لم يتحركوا بسرعة[٩٢].

أسرع الضباط الأحرار إلى تقديم موعد الثورة وحدد يوم٢٦ تموز انطلاق الثورة[٩٣] ، وعقد جمال عبد الناصر اجتماعاً مع زكريا محيي الدين يوم٢١ تموز ١٩٥٢، للاطلاع على تفاصيل الخطة التي كُلِفَ بإعدادها وبعد ٢٤ ساعة أُجلت ساعة الصفر لتكون يوم ٢٣ تموز[٩٤]. وكلف زكريا محيي الدين بقيادة القوات في الإسكندرية[٩٥] ، ومعه كل من حسين الشافعي، وعبد المنعم أمين، وجمال سالم، وتحركت هذه القوات بالقطارات والسيارات إلى هناك[٩٦]. وفي اليوم الذي سبق الثورة، اتصل زكريا محيي الدين والضباط الأحرار بالسفارة الأمريكية ، حيث أرسلوا أولى رسائلهم بيد علي صبري[٩٧] ، إلى السفير البريطاني عن طريق الملحق الجوي الأمريكي الذي كان يرتبط بعلاقة صداقة مع علي صبري، كانت الرسالة بسيطة جداً، فالجيش قد قام بحركة لتطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة، وليست للحركة أية أبعاد سياسية، والشعب كله سيؤيدها لأنها تتماشى مع مطالبه[٩٨].

أشار زكريا والضباط الأحرار في الرسالة إلى أن الثورة من الأمور الداخلية، التي تخص المصريين وحدهم، لذا فإنهم سيقاومون أي احتمال للتدخل العسكري من جانب بريطانيا، أن الاتصالات المبكرة بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية، كان لها أهمية كبيرة في نجاح الثورة[٩٩].

كانت صورة الولايات المتحدة الأمريكية في أذهان الضباط الأحرار مقترنة بحماية الحرية ومناصرة حركات التحرر، وهدف الاتصالات مع السفارة الأمريكية ليتخذ منها عامل ضغط على بريطانيا خوفاً من تحرك القوات البريطانية المتمركزة في قناة السويس لإجهاض الثورة[١٠٠]. وقد اختار زكريا

محيي الدين والضباط الأحرار محمد نجيب ليكون قائداً للثورة، وكانت شخصية وطنية ومقبولة من الجيش(١٠١).

بدأت الثورة بتقدم قوات يوسف صديق في الساعة الثانية عشر ليلاً ليلة ٢٢-٢٣ تموز ١٩٥٢، حيث اقتحمت مبنى الرئاسة التابع للجيش في كوبري القبة بعد تسرب أنباء قيام الثورة إلى القصر، ألقي القبض على رئيس هيئة أركان الجيش والقيادات التي كانت موجودة في الاجتماع، على أن قوات يوسف صديق قد تقدمت قبل ساعة من الموعد المحدد لبدء الثورة وهو الساعة الواحد بعد منتصف الليل(١٠٢). ثم تحركت باقي قوات الجيش نحو أهدافها، كلٌ ضمن المهام التي كلف بها، وعندما قامت الثورة لم يكن الجيش بمعزل عن الشعب(١٠٣). وفي اليوم الثاني للثورة ٢٤ تموز ١٩٥٢، قدم أحمد نجيب الهلالي استقالته، وكُلِّفَ علي ماهر في اليوم نفسه لتشكيل الوزارة، وجاء تكليف على ماهر لأنه سياسي مخضرم ومناور بارع ورجل الأزمات ومعروف عنه انه ليست لديه ارتباطات حزبية، ولدوره البارز في المفاوضات التي قام بها مع بريطانيا وتمسكه بحقوق مصر في قيام وحدة وادي النيل(١٠٤).

طلب زكريا محيي الدين والضباط الأحرار من علي ماهر أن يحضر إلى مقرهم، لكنه رفض الذهاب إلا إذا فهم الموضوع منهم فأرسلوا إليه أنور السادات وإحسان عبد القدوس، ليطلعوه على حقيقة ما قاموا به وفاتحوه بتأليف الوزارة، فأخبرهم علي ماهر أنه سوف يخبر الملك، لكنة وافق من حيث المبدأ على تشكيل الوزارة(١٠٥).

أما الأسباب التي أدت إلى دفع علي ماهر في مسرح الإحداث فهي انه من الصعب في الأيام الأولى للثورة التكهن بمدى قدرة الضباط الأحرار في السيطرة على زمام الأمور، وأدرك قادة الثورة بوجود جيش بريطاني على مسافة

من مدينة القاهرة يمكن أن يتدخل في أي وقت يشاء في الشؤون الداخلية للبلاد ويحتل العاصمة، لذلك فضلوا البقاء في الظل لبعض الوقت حتى لا يشهر بهم سياسياً، في حال فشل الثورة، وكذلك العلاقة الجيدة التي كانت تربط محمد نجيب وهو احد الضباط الأحرار بـ علي ماهر، ومحمد نجيب هو الذي رشحه علي ماهر لمنصب رئاسة الوزارة، وكان مجلس قيادة الثورة على صواب في اختياره، كما أن علي ماهر كان معروفاً بعدائه للبريطانيين وميوله للأمريكيين(١٠٦).

كان أحمد نجيب الهلالي قد زار الملك فاروقاً بعد قيام الثورة وابلغه بان رجال الثورة اختاروا علي ماهر لتشكيل الوزارة، فاستبعد الملك ذلك الأمر، مشيراً إلى إن علي ماهر اتصل بالقصر وأخبرهم أن رجال الثورة طلبوا منه تأليف الوزارة فرفض طلبهم، إلا إذا طلب منه الملك ذلك، لكن الهلالي أكد للملك أن علي ماهر قد بدأ فعلاً باختيار وزرائه (١٠٧).

بعد ذلك كلف الملك علي ماهر بتأليف الوزارة، وقبل سفر علي ماهر إلى الإسكندرية لكي يقابل الملك، قابل محمد نجيب وأنور السادات، وسلمه محمد نجيب مذكرة من مجلس قيادة الثورة يسلمها للملك وتضمنت عدة مطالب منها، إقالة الفريق محمد حيدر وتعيين محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة بدلاً منه، وكذلك إخراج جميع رجال الحاشية وإن مجلس قيادة الثورة مسؤول بصفة مؤقتة عن جميع القرارات الخاصة بأمن القصر، وتعيين علي ماهر وزيراً للحربية والخارجية لحين تقديم مجلس قيادة الثورة المرشحين المناسبين(١٠٨).

بعد وصول علي ماهر إلى الإسكندرية، قابل الملك واخبره بمطالب رجال الجيش والثورة، فوافق الملك عليها. كان علي ماهر لا يعرف هدف الثورة بالتحديد، إذ كان يعتقد حتى صباح ٢٤ تموز ١٩٥٢، إن الأزمة انتهت بعد أن

قبل الملك طلبات الضباط، وبعد أن اتصل بالضباط (رجال الثورة) وأبلغهم أن الملك وافق على كل المطالب التي تقدموا بها، مضى رجال الثورة في تنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة وهي التخلص من الملك، فأرسلوا وحدات عسكرية من القاهرة إلى الإسكندرية لتعزيز قواتهم[١٠٩]. وعندما تساءل علي ماهر عن أسباب وصول تلك القوات إلى الإسكندرية، قيل له إن الغرض منها تعزيز قواتهم هناك، وللمحافظة على أرواح الأجانب وممتلكاتهم بتلك المدينة، وكرر علي ماهر سؤاله على الضباط الأحرار مرة أخرى عن سبب وصول تلك القوات إلى الإسكندرية فأجاب أنور السادات أن القيادة قررت عزل الملك عن السلطة[١١٠].

بعد ذلك وردت معلومات يوم ٢٥ تموز من العام نفسه، إن الملك يقوم بثورة مضادة، وعلى أثر ذلك قرر جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين العمل بسرية تامّة، لإحباط أية محاولة من الملك ثم كلف زكريا محيي الدين بالذهاب إلى الإسكندرية للتفاوض مع الملك للتنازل عن العرش، وعرض وثيقة التنازل عليه ليلتزم بقرار ترك البلاد خلال (٢٤) ساعة أو (٤٨) ساعة على أكثر تقدير[١١١].

ثانياً: تنازل الملك فاروق عن العرش ٢٦ تموز ١٩٥٢.

أعد أنور السادات إنذار التنحي عن السلطة وسلمه إلى رئيس الوزراء علي ماهر، الذي أدى دوراً كبيراً في إقناع الملك فاروق بالتنازل عن العرش بعد تسليمه الإنذار[١١٢] ، وطوق زكريا بقواته صباح يوم ٢٦ تموز ١٩٥٢، القصرين الملكيين بالإسكندرية وهما رأس التين والمنتزه، وقامت الطائرات بعملية استكشاف فوق البر والبحر خوفاً من هروب الملك[١١٣] ، وقد أثار هذا

الحصار البري والجوي خوف الملك فاتصل مع علي ماهر متسائلاً، عمّا يريده الضباط الأحرار[١١٤].

وعندما تطورت الأمور إلى هذا الحد، اخذ الملك يخشى على حياته، فاستنجد بالسفير الأمريكي جيفرسون كافري، الذي بذل جهوده لإنقاذ حياة الملك، ولم يكن هناك مبرر لهذا الجهد، لان الضباط الأحرار قد قرروا إبعاده بدلاً من إعدامه[١١٥].

وقد تضمن الإنذار العبارات التالية: « وحيث أنك أسأت بذلك لسمعة مصر على مشهد من البلدان الأخرى، وحيث أنك تغاضيت عن الرشوة والفساد والخيانة التي أعقبت هزيمتنا في فلسطين، فجئنا بمحمد نجيب بأسم الجيش الذي يمثل إرادة الشعب قد خولناه، بالتخلي عن العرش لصالح إبنك فؤاد الثاني، قبل الساعة الثانية عشر ظهراً، ومغادرة البلاد نهائياً قبل الساعة السادسة مساءً وإذا رفضت الإنذار فانك ستتحمل العواقب »[١١٦].

كانت هناك آراء ووجهات نظر حول مصير الملك فاروق، فمنهم من أراد إعدامه، مثل جمال سالم، وعلي ماهر، ومنهم من اتخذ موقف الحياد مثل زكريا محيي الدين ، ومنهم من فضل إبعاده عن البلاد مثل جمال عبد الناصر، وقائد الثورة محمد نجيب، إذ كان لهم رأي بعدم سفك الدماء، وتوجه زكريا ومحمد نجيب وأنور السادات إلى الملك فاروق، وبعد مناقشات معه اضطر بالتنازل عن العرش، واضعاً (٧) شروط للتنازل[١١٧] ، وهي أن يكون النزول عن العرش بطريقة تحفظ كرامته ويسمح له بالذهاب إلى نابولي على اليخت الملكي، وتطلق المدفعية (٢١) أطلاقة تحية له، وأن يحضر محمد نجيب رحيله حتى يضمن سلامته حتى آخر دقيقة، ويسمح لانطونيو بولي،

ومحمد حسن بمرافقته، وهما من العاملين في القصر، وكذلك تدار ثروته وثروة أخوته في داخل مصر لحسابهم[١١٨].

وقد قبل قسم من هذه الشروط من الثوار، والقسم الآخر رفض، على الرغم من ذلك تنازل الملك فاروق عن العرش في الساعة الثانية عشر ظهراً[١١٩] ، وكان نص التنازل عن العرش هو: « نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان، لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا، ونبتغي سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة، ونزولاً على إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه »[١٢٠].

ولعل نجاح ثورة الضباط الأحرار وسيطرتها على الحكم، وخلع الملك فاروق، يعود إلى الإفادة من بعض الإمكانات المتاحة لها كتنظيم عسكري، واستقلال الضباط عن التنظيمات الحزبية الأخرى من التحرك باسم المؤسسة العسكرية، فاستقطب بذلك ليلة الثورة قسماً من الضباط المنضمين إليها[١٢١].

ثالثاً: تشكيل مجلس قيادة الثورة ٢٦ تموز ١٩٥٢.

بعد نجاح ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، والتي أطلق عليها ثورة الجيش والشعب والثورة البيضاء، التي لم تسقط فيها قطرة دم واحدة، سيطر زكريا محيي الدين والضباط الأحرار على القيادة العسكرية، أعد اللواء محمد نجيب في الساعة السابعة والنصف بيان الثورة إلى الشعب المصري، أعلن فيه قيام الجيش بثورته لصالح الوطن[١٢٢] ، وقد ألقى هذا البيان بالنيابة عن محمد نجيب أنور السادات، وهذه نص البيان[١٢٣] : « لقد اجتازت مصر في الآونة الأخيرة مرحلة دقيقة بسبب الفساد وعدم الاستقرار الحكومي، وكان لهذه العوامل

أثرها البعيد المدى في الجيش، إذ إن عدداً من الأشخاص الفاسدين كانوا بما قاموا به من أعمال السبب في اندحار الجيش في أثناء حرب فلسطين، وبعد الحرب ارتدت هذه العوامل صفة أكثر خطورة، إذ تآمر الخونة على حرمان مصر من جيش قادر على الدفاع عنها، ذلك هو السبب الذي من اجله قررنا في صفوفنا القيام بالثورة، وقد اخذ رجال جديرون بالثقة على عاتقهم تسليم زمامنا ولا ريب أن مصر بأسرها ستستقبل هذا الخبر بحماسة »[١٢٤].

وعلى أثر نجاح الثورة تحولت اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار المكونة من (١٣) عضواً، برئاسة جمال عبد الناصر إلى المجلس التنفيذي للثورة الذي عرف بمجلس قيادة الثورة[١٢٥] ، قدم بعد ذلك جمال عبد الناصر استقالته من اللجنة التأسيسية للتنظيم إلى محمد نجيب ليكون رئيساً لمجلس قيادة الثورة[١٢٦].

لقد ضم مجلس قيادة الثورة أنماطاً متباينة في التفكير والثقافة والوضع الاجتماعي والميول السياسية، وهذه الأنماط كانت صورة لما موجود في المجتمع المصري وقتذاك من تيارات فكرية وسياسية، فقد ضم اليساريين، والمتدينين، واليمين، والوسط القوميين[١٢٧] ، لقد تشكل هذا المجلس بطريقة غير ديمقراطية، برغبة من جمال عبد الناصر، على أساس انه يمثل فيه صفوف أسلحة الجيش المختلفة قدر المستطاع، والاهم من ذلك إن المجلس يكون منفذاً لرغبات جمال عبد الناصر[١٢٨].

بعد ذلك شكل مجلس قيادة الثورة من اللواء محمد نجيب رئيساً، وجمال عبد الناصر نائباً للرئيس، والأعضاء هم، زكريا محيي الدين ، وأنور السادات، وحسين الشافعي، وعبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وخالد محيي الدين ،

وكمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادي، وجمال سالم، وعبد المنعم أمين[١٢٩].

أدى زكريا محيي الدين دوراً كبيراً في صياغة العديد من قرارات المجلس، وكان هو المسؤول عن إدارته، حيث كانت السلطة الفعلية بيد مجلس قيادة الثورة، وليس بيد اللواء محمد نجيب[١٣٠] ، أسهم زكريا مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، بدور كبير لتنظيم البلاد وإدارتها بشكل جديد منها إعادة تنظيم الجيش وتسليحه، وإجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش في ٢٦ تموز ١٩٥٢، وإلغاء الأمر الملكي الذي ينص على نقل العاصمة من القاهرة إلى الإسكندرية في الصيف، وإلقاء القبض على حاشية الملك، وإلغاء جميع الألقاب الرسمية في البلاد في ٣ آب ١٩٥٢، وتشكيل مجلس وصاية لإدارة البلاد في ٢ آب ١٩٥٢، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي في ١٩ أيلول ١٩٥٢، وحل جميع الأحزاب في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٣، وإعلان مدة حكم انتقالية مدتها (٣) أعوام ووضع دستور جديد للبلاد[١٣١].

وأصدر زكريا محيي الدين مع اعضاء مجلس قيادة الثورة في ١٧ أيلول ١٩٥٢، مصادرة جميع ممتلكات الملك السابق وجميع أملاك أسرة محمد علي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢، وحرمان بعض السياسيين الحزبيين من الحقوق السياسية في ١٣ نيسان ١٩٥٣، وأمر بتشكيل محكمة الثورة في ١٥ أيلول ١٩٥٢، وإعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣، كانت هذه القرارات تصدر عن مجلس قيادة الثورة، بتوقيع رئيس المجلس ونائب الرئيس وجميع الأعضاء[١٣٢].

وبعد مدة قليلة من قيام الثورة أي في ٣١ تموز ١٩٥٢، أطلقت الثورة دعوتها المتضمنة إعلان الأحزاب السياسية برامجها بشكل محدد وواضح

المعالم لإصلاح نفسها ذاتياً، لكن ذلك لم يتحقق لأسباب عدة أهمها: إن أفكار التنظيمات السياسية لا يمكن لها أن تتغير بقرارات رسمية وان الفرصة التي أتيحت للأحزاب كانت في واقع الأمر شكلية حيث كان هناك تقاطع بين تلك الأحزاب ومجلس قيادة الثورة خصوصاً على صعيد الفكر السياسي والاجتماعي(١٣٣).

أصدر زكريا محيي الدين مع اعضاء مجلس قيادة الثورة في ٩ أيلول ١٩٥٢، مرسوماً يقضي بتنظيم الأحزاب السياسية، وهو أول تشريع تعرفه مصر بشأن تنظيم الأحزاب ومنح ذلك القانون لوزير الداخلية سلطات التضييق على تلك الأحزاب والاعتراض عليها وحلها وعزلها(١٣٤). تبنى زكريا مع اعضاء المجلس منذ اندلاع الثورة المطالب الاجتماعية للفئات الدنيا، وبدأت في تنفيذ ذلك بتفويض المؤسسات السياسية القائمة من دستور وبرلمان وأحزاب لتحقيق مجتمع يسوده العدل(١٣٥).

لم تكن المرحلة الأولى من الثورة هادئة، بل قابلتها بعض العقبات والمشكلات من بعض العمال الصناعيين في شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار ففي شهر آب ١٩٥٢، قام عمال هذه الشركة بالإضراب عن العمل وكان يقودهم عمال شيوعيين بحجة المطالبة برفع أجورهم وتحسين أحوالهم، فقد قاموا بمهاجمة مكاتب الشركة المنتشرة في مصر وسياراتها وأشعلوا النيران فيها، قابل زكريا محيي الدين وأعضاء مجلس قيادة الثورة هذه الإضرابات والشغب بحزم وشدة والعمل على منع تكرارها، لذلك شكل المجلس محكمة عسكرية لمحاكمة الجناة(١٣٦).

رابعاً: تشكيل مجلس الوصاية ٢ آب ١٩٥٢.

لم يكن سقوط الملك إعلاناً عن سقوط الملكية، ولم يكن سقوطه هو نهاية الحكم الملكي من الواجهة الدستورية[١٣٧] ، لذلك طلب زكريا والضباط الأحرار بأن يتنازل الملك عن العرش لأبنه الأمير احمد فؤاد الذي يشير عليه مجلس الوصاية[١٣٨].

كانت مسألة وصاية العرش هي أول مشكلة واجهت مجلس قيادة الثورة، وهذه المسألة كانت بالغة التعقيد دستورياً، وفق القواعد الدستورية[١٣٩] ، نصت المادة (٥١) من دستور عام ١٩٢٣، على أن لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يقرأ اليمين الدستوري أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين، كما يؤدي الملك اليمين قبل مباشرة سلطاته الدستورية، وللملك حسب أحكام الأمر الملكي رقم (٢٣) لعام ١٩٢٣ اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان اختياره[١٤٠].

أما المادة (٥٢) من الدستور تنص على انه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال (١٠) أيام من الوفاة فان كان المجلس منحلاً وكان الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب دعوة المجلس الجديد المجلس المنحل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه[١٤١]. وتنص المادة (٥٥) من الدستور على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان، لذلك كان من مجلس قيادة الثورة أن يدعي البرلمان الوفدي المنحل للانعقاد طبقاً للدستور، وطبقاً لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء علي ماهر، وأرسلوا صورة منها إلى محمد نجيب، والمعروف إن علي ماهر كان قد رفض حل مجلس النواب الوفدي خلال رئاسته الوزارة بعد

حريق القاهرة[١٤٢] ، لكن علي ماهر الذي أصبح مجلسه جامعاً للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية، أعلن بعد اجتماع مجلس الوزراء، بان قيام برلمان نظيف على أساس سليم يحتاج إلى تمهيد يستغرق أعوام، نتيجة لذلك عرض مجلس قيادة الثورة تفويض الأمر إلى قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة الذي أصدر قراراً بجميع الأصوات بأنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل في حالة نزول الملك عن العرش، بل يجب المبادرة إلى إجراء انتخابات لمجلس النواب الجديد ودعوته للاجتماع في الموعد الدستوري لتعيين أوصياء العرش، فإذا رأت الحكومة أن الضرورة العملية لإجراء الانتخابات تتطلب وقتاً غير قصير، عند ذلك لا ينبغي لمجلس الوزراء أن يستمر خلاله في مزاولة سلطات الملك، بل إيجاد نظام وصاية مؤقت يقوم بتولي مهام الملك إلى أن تتولاها لجنة الوصاية الدائمة[١٤٣].

شُكِّلَ مجلس الوصاية في ٢ آب ١٩٥٢[١٤٤] ، واشترط في عضوية مجلس الوصاية، أن يكون العضو أمير من الأسرة المالكة أو وزيراً، وتألف من محمد عبد المنعم وهو ابن الخديوي عباس حلمي، وبهي الدين بركات باشا وهو من الوجوه السياسية، ومحمد رشاد الذي كان معروفاً بمواقفه الوطنية[١٤٥].

أخذ مجلس الوصاية يمارس مهامه، حيث كان يصادق على جميع قرارات مجلس قيادة الثورة ولعدة شهور، وبين زكريا مع ضباط مجلس قيادة الثورة لمجلس الوصاية رغبتهم بالحفاظ على النظام الملكي، وتهيئة العرش لأحمد فؤاد الثاني، ولكن في الحقيقة إن الملكية انتهت وحق عليها الزوال[١٤٦].

لم يَدُم المجلس طويلاً، فقد أقيل محمد رشاد وبقرار من مجلس الوزراء في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٢، وفي اليوم التالي من العام نفسه استقال من مجلس الوصاية بهي الدين بركات، وبقي وصي على العرش المؤقت الأمير

محمد عبد المنعم، الذي لم يكن له دور حقيقي بل شكلي فقط[١٤٧] ، وان بقاءهُ أمر مخالف للأمر الملكي المرقم (٢٥) لعام ١٩٢٢، الذي يتألف بموجبه مجلس الوصاية الدائمة على العرش من (٣) وصاة، فطلب محمد نجيب بعد استشارة أعضاء مجلس قيادة الثورة من سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأي في رئاسة مجلس الوزراء تعديل هذا القانون بقانون آخر وعرضه على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٢، فوافق المجلس على تعديل القانون وبقي محمد عبد المنعم وصياً على العرش[١٤٨].

استمر مجلس الوصاية في إدارة مهامه حتى ١٨ حزيران ١٩٥٣، عندما أعلن مجلس قيادة الثورة إعلان الجمهورية[١٤٩]. لقد أصبح زكريا محيي الدين واعضاء مجلس قيادة الثورة في قمة السلطة ولم يعد هناك ما يمنعهم من تولي الحكم، توجه زكريا محيي الدين ، وعبد المنعم أمين، دون استشارة علي ماهر رئيس الوزراء بإبلاغ السفارة الأمريكية بأنهم يتطلعون لتحقيق تعاون مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٥٠].

خامساً: قانون الإصلاح الزراعي ١٩ أيلول ١٩٥٢.

مثلت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، نقلة مهمة في الاقتصاد المصري بصورة عامة، والزراعي بصور خاصة، لقد كانت الثورة هي امتداد لمحاولات عدة، هدفت إلى تخليص البلاد سياسياً واقتصادياً من براثن الاستعمار[١٥١] ، ومع إن إجراءات الثورة الاقتصادية، كانت خاضعة في بعض الأحيان إلى أسلوب التجربة والخطأ، إلا أنها تميزت بعدم امتلاك قادتها لأية أفكار اقتصادية محددة أو خارطة طريق للنهوض باقتصاد البلاد[١٥٢]. وتمثل المسألة الزراعية أهمية خاصة بالنسبة لثورة ٢٣ تموز، شأنها شأن جميع الثورات وحركات التغيير

الكبرى في المجتمعات الحديثة خاصة في الأقطار النامية، وأهمية المسألة الزراعية في منظور الثورة مرتبطة من جوانب عديدة بمشروعها الوطني، سواء من حيث تطوير وتنمية الاقتصاد الداخلي والمجتمع المصري أو من حيث المساهمة في تحقيق الاستقلال الوطني[١٥٣].

لقد أدرك زكريا محيي الدين واعضاء مجلس قيادة الثورة منذ بداية الثورة الأهمية الكبرى لتغيير أوضاع الملكية الزراعية من حيث توزيعها، ومن حيث ما يترتب عليها من علاقات إنتاجية واجتماعية ومن انعكاسات سياسية[١٥٤] ، ولهذا كان أول عمل قام به اعضاء مجلس قيادة الثورة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول المرقم (٢٦٤) في ١٩ أيلول ١٩٥٢، الذي تضمن إلغاء الملكية[١٥٥]. وكان هدفاً من أهداف الثورة الذي قامت عليها[١٥٦].

لقد صدر القانون بعد أقل من شهرين على قيام الثورة[١٥٧] ، كانت ملكية الأرض الزراعية في يد طبقة من كبار الملاكين، وتعود جذور هذه الطبقة إلى الأعوام الأخيرة من حكم محمد علي، وكان هؤلاء الملاكين يسيطرون على مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية وعلى الحياة الاقتصادية، ويكرسون نظام القيم الاجتماعية الذي يخدم مصالحهم، ولسيطرة الإقطاع على الأراضي الزراعية، فقد بلغت نسبة المعدمين ممن لا يملكون أرضاً ولا يستأجرون أي مساحة نحو مليون ونصف المليون أسرة عام ١٩٥٠، وأجور العمال الزراعيين لا تكفي لسد حاجاتهم ووصلت بهم الحالة إلى وضع لا أنساني[١٥٨].

واجه علي ماهر ضغط كبار الملاكين لرفض القانون واخذ يماطل في دراسة القانون وإقراره، ووعد اعضاء مجلس قيادة الثورة انه سوف يعرضه على

مجلس الوزراء في الجلسة المقبلة، لكنهم فوجئوا إن مجلس الوزراء انعقد ولم يكن القانون موجوداً ضمن أعمال الجلسة، وحاول تسويف القانون، لكن عندما رأى إصرار زكريا واعضاء مجلس قيادة الثورة على تطبيق هذا القانون قدم استقالته في ٧ أيلول ١٩٥٢، ورفض دعم القانون الذي حدد ملكية الأرض[١٥٩].

بعد استقالة علي ماهر صرح للصحفيين، انه رأى إن الوقت أصبح مناسباً لأن تجتمع السلطة في يد واحدة وفي قوة واحدة، وان استقالته حصلت بالاتفاق التام مع مجلس قيادة الثورة، وتدل كل هذه الظروف والملابسات على إن تباطؤ وزارة علي ماهر في إصدار قانون الإصلاح الزراعي كان أهم أسباب استقالته[١٦٠].

سادساً: تشكيل وزارة محمد نجيب ٢٧ أيلول ١٩٥٢.

في اليوم الذي استقالت في وزارة علي ماهر، شكل محمد نجيب وزارة مدنية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة في مرسوم تأليف الوزارة وقال في كتاب تشكيل الوزارة[١٦١] : « ولقد تواصيت وإخواني منذ البداية على أن ندع الحكم لرجال السياسة، وقد كنا في هذا نعلن ما نبطن، ولكن اقتضيت ضرورات الإسراع بالأعمال التي استهدفتها الحركة أن ننسق العلاقة بين الجيش والسياسة فنزلت على مقتضى هذا الحال، وقبلت أن ارأس الوزارة، وان انهض بأعباء وزارة الحربية والبحرية مع احتفاظي بالقيادة العامة للقوات المسلحة»[١٦٢].

كان أول عمل لوزارة محمد نجيب، هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي، المرقم (٨٧) لعام ١٩٥٢، الذي حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن (٢٠٠) فدان للأسرة الواحدة من الملاكين، ثم خصص (١٠٠) فدان لأبناء

القصر بحيث لا يزيد ما تملكه الأسرة المالكة عن (٣٠٠) فدان، وسمح لكبار الملاكين ببيع جزء من أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى المسموح به في القانون، وإعطائهم مدة زمنية لمدة عام حتى أواخر تشرين الأول ١٩٥٣، من أجل إجراء عمليات البيع بشرط عدم البيع للأقارب حتى من الدرجة الرابعة[١٦٣].

وأجاز القانون للأفراد أن يمتلكوا أكثر من (٢٠٠) فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ويجوز للشركات الصناعية أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية يكون ضرورياً للاستغلال الصناعي ولو زاد عن (٢٠٠) فدان، وتستولي الحكومة على الزائد من هذا النصاب وحددت مدة الاستيلاء بـ (٥) أعوام من تاريخ العمل بهذا القانون، ويبدأ الاستيلاء على اكبر الملكيات الزراعية[١٦٤].

وقد قدر ثمن الفدان من الأراضي المستولى عليها بـ (١٠) أضعاف القيمة الايجارية، وقدرت القيمة الايجارية (٧) أمثال الضريبة المفروضة على الفدان، وأجاز القانون للمالك في (٥) أعوام أن يتصرف بنقل ملكية ما لم تستولي عليه الحكومة من أراضيه الزائدة على (٢٠٠) فدان إلى صغار الزراع الذين تكون حرفتهم الزراعة ولا يزيد ما يملكه كل منهم على (١٠) أفدنة[١٦٥].

ونص القانون على تعويض من انتزعت ملكياتهم بالقوة، باستثناء الأسرة المالكة[١٦٦] ، وبهذا استولت الثورة على مئات الفدانات من الأراضي الزراعية، لتوزيعها على الفلاحين الفقراء بمساحات محددة تتراوح بين (٢-٥) أفدنة[١٦٧] ، وألزم القانون الفلاحين المستفيدين بالانتماء إلى الجمعيات التعاونية الزراعية التي تم تشكيلها بموجب القانون[١٦٨] ، إن هذا القانون لم يؤدي إلى تحسين أحوال الفلاحين، بل ظل الإقطاع أيضاً يسيطر على الكثير من الأرض، لذلك

صدر قانون الإصلاح الزراعي المرقم (١٢٧) لعام ١٩٦١، الذي حدد بموجبه الحد الأقصى للملكية بـ (١٠٠) فدان، ثم صدر قانون رقم (١٣٨) لعام ١٩٦٤، الذي نص على أن يتم بيع الأراضي المعاد توزيعها على المنتفعين بسعر يعادل ربع قيمة الأرض المقدرة، كما ألغى القانون الفوائد على القروض الزراعية، وفي عام ١٩٦٩، صدر القانون الرابع للإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ (٥٠) فداناً للفرد والأسرة معاً[١٦٩]. ومعنى ذلك إن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي نتج عنها إصدار قوانين الإصلاح الزراعي ، قد أدى إلى نزول ما يقارب نحو (١٠.٠٠٠) مالك من الطبقة العليا المسيطرة في الريف، وصعود ما يقارب نحو (١.٠٠٠.٠٠٠) فلاح من الطبقة المعدمة بين مستفيد من توزيع الأراضي المصادرة من كبار الملاكين، ومستفيد من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، ويعد هذا نموذجاً عن انجازات ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في الجانب الاجتماعي، ولهذا فقد كان زكريا محيي الدين واعضاء مجلس قيادة الثورة منحازين إلى جانب الأغلبية المحرومة[١٧٠].

الخاتمة

نستنتج من هذا البحث ان ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، كانت استجابة طبيعية لوجود أزمة اجتماعية داخل مصر، فقد تعثر النظام الملكي الحاكم في مواجهته المشكلتين الرئيسيتين، هما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية اللتان شغلتا عدة أجيال متعاقبة في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت اخفاقات النظام الملكي المتتالية في مواجهة المسألتين، هي التي جعلت من الثورة أمراً حتمياً واستجابة ضرورية لتلك الأزمة، من خلال ذلك نستطيع القول ان تاريخ ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ محفورة في أذهان الملايين من أبناء الوطن العربي وهذه التجربة والحقبة شهدت انضج نهضة فكرية وثقافية وسياسية بعد

نكبة فلسطين، كما قادت الى سلسلة كبيرة من التحولات في النضال الوطني المصري والقومي والاجتماعي والطبقي، نحو مشروع نهضوي تناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والطبقية.

المصادر والهوامش والمراجع

١. احمد جواد هاشم، تنظيم الضباط الاحرار في مصر وحركة يوليو ١٩٥٢ ، مجلة بابل ، العدد ٢ ، بغداد، ٢٠٠١، ص٥٢٤.

٢. زعيم ألماني، ولد في قرية برناو النمساوية في عام ١٨٨٩، أكمل تعليمه في النمسا، ثم اخذ ينتقل بين فينا وميونخ، ثم تطوع بالجيش الألماني عام ١٩١٤، اشترك في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، برز هتلر في الظهور عام ١٩٢٨، لفوز حزبه بـ (١٢) مقعداً في الراشتاغ، شكل أول وزارة ائتلافية في عام ١٩٣٣، واخذ بتدعيم النظام الاشتراكي، توفي عام ١٩٤٥. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، ١٩٩٥، ص٦٣.

٣. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٢٦، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٥/١٥٩/ت، ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٦، و ١١، ص٣٤.

٤. فخرية علي أمين، السياسة البريطانية في مصر إلى عام ١٩٣٦، مجلة الفتح، العدد ٤٠، السليمانية، ٢٠٠٩، ص١٠.

٥. هو تصريح صدر من الجانب البريطاني في ٢٨ شباط ١٩٢٢، حيث اعترفت فيه بريطانيا بإنهاء الحماية البريطانية على مصر التي فرضت عام ١٩١٤، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وإلغاء

الأحكام العرفية، وتضمن هذا التصريح (٤) تحفظات مشهورة هي أولاً: التدخل في شؤون مصر الداخلية. ثانياً: تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر. ثالثاً: حماية المصالح الأجنبية في مصر، وكذلك الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي أو تدخل أجنبي. رابعاً: خضوع السودان للحكم البريطاني. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص٧٥٧.

٦. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثور المصرية، ج٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢١٢.

٧. محمد فهمي أمين، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦٧.

٨. ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية عام ١٩٣٥، ج٢، مطبوعات الشعب للنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٩٩-٢٠٠.

٩. المصدر نفسه.

١٠. محمد فهيم أمين، المصدر السابق، ص١٦٨.

١١. عصام محمد سليمان، ازمة الحكم في مصر، ١٩١٩- ١٩٥٢ ، مطبعة الفكر ، القاهرة، (د.ت) ، ص١٦.

١٢. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ مصر المعاصر ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ،ص ٦٦.

١٣. أياد عايش محمد، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠٠٩، ص١٣٤.

١٤. سياسي مصري ورئيس الديوان الملكي، ولد في القاهرة عام ١٨٨٩، تخرج في جامعة أكسفورد، ثم عاد إلى مصر عام ١٩١٤، عمل سكرتيراً للقوات البريطانية عام ١٩١٩، ثم عين مفتشاً لوزارة الداخلية عام ١٩٢٠، ثم سكرتيراً بالمفوضية المصرية بواشنطن عام ١٩٢٤، ثم في لندن عام ١٩٢٥، ثم عينه الملك فؤاد أميناً بالقصر الملكي، توفي عام ١٩٤٦. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٩٣-٩٤.

١٥. جمال سليم، قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير، دار الشعب للنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص٩.

١٦. .أياد عايش محمد، المصدر السابق، ص١٣٤.

١٧. جريدة الأخبار (مصرية)، العدد ٥٢٠٩، ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٤.

١٨. جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٩٢٧٦، ٥ شباط ١٩٦٧.

١٩. سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية ١٩٣٧-١٩٥٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص٣٧٠-٣٧٤.

٢٠. محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص١٣.

٢١. شذى كريم، التطورات الداخلية في مصر ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٥.

٢٢. المصدر نفسه.

٢٣. جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٩٢٧٦، ٥ شباط ١٩٦٧.

٢٤. محمد أنيس، المصدر السابق ، ص١٦.

٢٥. شذى كريم، المصدر السابق، ص٨٦.

26. Shah Abdul Qayyum, Egypt Reborn, A study of Egypt's Freedom Movement, 1945-1952, New Delhi, 1973, p.23.

٢٧. عباس رؤوف، ثورة يوليو ايجابياتها وسلبياتها، (د.ن)، القاهرة، (د.ت)، ص٥١.

٢٨. جنرال ألماني اسمه أيروين لقب بثعلب الصحراء، ولد في مدينة برلين عام ١٨٩١، وهو أشهر القيادات العسكرية في ألمانيا، وتفوق في مطاردة البريطانيين إلى داخل الأراضي المصرية، واستولى على مرسى مطروح لكن البريطانيين اختاروا قائداً جديداً هو برنارد مونتغمري الذي نجح في حسم المعارك لصالحه. توفي عام ١٩٤٤. ينظر: صلاح منتصر، من عرابي الى عبد الناصر ، ط١، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٤٣.

٢٩. طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٣ ، ط٣، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٥٥٧ ؛ جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٩٢٧٧، ٦ شباط ١٩٦٧.

٣٠. عمر عبد العزيز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢، دار المعرفة الجامعية للنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص٥٠١.

٣١. أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية ١٩٥٢، (د.ن)، (د.م)، ١٩٥٩، ص٥٠١.

٣٢. المصدر نفسه.

٣٣. هو جسر يقع في محافظة الجيزة، يعد بوابة العبور من الجيزة إلى القاهرة، تم إنشاء هذا الجسر في عام ١٩٠٨، ويحمل اسم الخديوي عباس حلمي الثاني، يبلغ طوله (٥٣٥) متراً، وعرضه (٢٠) متراً. ينظر: الموقع:
تاريخ الدخول ٣ تموز ٢٠١٥ https://ar.wikipedia.org/wiki/

٣٤. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢١٦.

٣٥. جمال عبد الناصر، هذا طريقنا، دار الهلال للنشر، بيروت، (د.ت)، ص١٣٣.

٣٦. سياسي مصري، ولد في مدينة الإسكندرية عام ١٨٧٥، في عهد الخديوي إسماعيل، وسمي بهذا الاسم تيمناً باسم إسماعيل صدقي باشا، تخرج في كلية الحقوق عام ١٨٩٤، عين في الوزارة العدلية في العام نفسه، ثم عين سكرتيراً عاماً لوزارة الداخلية عام ١٩٠٨، ثم وكيلا للوزارة عام ١٩١٠، ثم عين وزيراً للزراعة ثم الأوقاف بين عامي ١٩١٤-١٩١٥، ثم عين في عام ١٩١٦، رئيساً للجنة التجارة والصناعة، ثم انضم إلى حزب الوفد عند تشكيله ١٩١٨، ثم كان أول من خرج على حزب الوفد وناصبه العداء، أختير وزيراً للمالية عام ١٩٢١، ثم عين وزيراً للداخلية أيضاً عام ١٩٢٥، توفي عام ١٩٥٠. ينظر: مازن مهدي عبد الرحمن، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥-١٩٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٦-٣٠.

٣٧. جريدة أخبار اليوم (مصرية)، العدد ١٠٦، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٠.

٣٨. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢١٧.
٣٩. سعد زهران، أصول السياسة المصرية، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص١١٩ ؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢١٧.
٤٠. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢١٧.
٤١. المصدر نفسه.
٤٢. المصدر نفسه.
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. المصدر نفسه، ص٢١٨؛ جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٤٠٣٧، ٥ أيلول ١٩٥٢؛ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٦٠.
٤٥. هو هيئة تابعة للأمم المتحدة، أسس عام ١٩٤٥، عقد مجلس الأمن أول جلسة له في عام ١٩٤٦، وموقعه الدائم يقع في مدينة نيويورك، وتقع عليه مسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين، ويضم المجلس ١٥ عضواً لكل عضواً صوت واحد بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وعلى جميع الأعضاء الامتثال لقرارات المجلس. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٥، ص٥٢٤.
٤٦. أمين سعيد، المصدر السابق، ص٢٨٥ ؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢١٨ ؛ مازن مهدي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٢٢٠.
٤٧. المصدر نفسه، ص٢٨٢ ؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص٢٢١.

٤٨. مازن مهدي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٢٨٢.
٤٩. جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٤٠٣٧، ٥ أيلول ١٩٥٢.
٥٠. جلال يحيى، خالد نعيم، مصر الحديثة ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٤٩٠-٤٩٤.
٥١. جاد طه، بريطانيا والجيش المصري في ضوء الوثائق البريطانية ، ج١ ، ط٢، مطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ،ص ٣٩٩-٤٠٠.
٥٢. وفيق عبد العزيز، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص٦٦.
٥٣. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٦٦.
٥٤. تغريد عبد الزهرة، التطورات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٥.
٥٥. تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص٥ ؛ جاد طه، المصدر السابق، ص٤٠٠.
٥٦. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد ٤ ، مجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦١، ص٤٣٩.
٥٧. تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص٦.
٥٨. جاد طه، المصدر السابق، ص٤٠٠.
٥٩. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٠، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ع/٧٤٦/٧٤٦/١٤/٣٤٧١٥، ١ أيلول ١٩٥١، و٢٥، ص٦٥.
٦٠. وفيق عبد العزيز، المصدر السابق، ص١١٠.

٦١. جاد طه، المصدر السابق، ص٤٠٠.
٦٢. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المصدر السابق، ص٦٦.
٦٣. اقتصادي أمريكي مشهور اسمه لارس بيترهانس، ولد في مدينة أوريانا عام ١٩٥٢ في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج في جامعة ولاية يوتا عام ١٩٧٤، عين أستاذاً في جامعة شيكاغو، ركز على الربط بين القطاعات الفعلية والمالية للاقتصاد ومعروف بنظريته الرياضية على الطريقة العامة للعزم. ينظر: الموقع:
تاريخ الدخول ١٤ أيلول ٢٠١٥ /https://ar.wikipedia.org/wiki
٦٤. جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٥-٤٦.
٦٥. مجلة الكاتب (مصرية)، العدد ١٣٨، آذار ١٩٦٥، ص٨٩ ؛ جاد طه، المصدر السابق، ص٤٠٠.
٦٦. وفيق عبد العزيز، المصدر السابق، ص٦٦.
٦٧. جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٢٩٨٢، ٨ أيلول ١٩٤٩.
٦٨. جريدة الأهرام (مصرية)، العدد ٢٣٢٠٣، ٦ أيار ١٩٥٠.
٦٩. ثائر صائب صالح، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٠ ، ص٣١.
٧٠. المصدر نفسه، ص٣٤-٣٥.
٧١. وفيق عبد العزيز، المصدر السابق، ص١١٠.
٧٢. جاد طه، المصدر السابق، ص٤٠١.

٧٣. محمد حافظ ذياب، انتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١، ص١٩٨.

٧٤. حدثت هذه الحرب في عام ١٩٥٠، واستمرت ثلاث سنوات إلى عام ١٩٥٣، وهي حرب أهلية نشبت في شبه جزيرة كوريا، حيث كانت الجزيرة مقسمة إلى جزأين شمالي وجنوبي، الشمالي واقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، والجنوبي خاضع لسيطرة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة، في عام ١٩٥٠، هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، واتسعت رقعة الحرب بينهما، دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة ثم الصين أطرافاً في النزاع، تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٧ حزيران ١٩٥٣. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٢١٢.

٧٥. محمد حافظ ذياب، المصدر السابق، ص١٩٨.

٧٦. محمود فوزي، حكام مصر عبد الناصر، ط١، مركز الراية للنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢١.

٧٧. مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة. مروان خيري، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٥.

٧٨. مجلة روز اليوسف (مصرية)، العدد ٢٥٧٣، ٣ تشرين الأول ١٩٧٧، ص٤٤.

٧٩. عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧، ج١، ص٣٣ ؛ أحمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص١٩٣.

٨٠. طارق البشري، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٥٩.

٨١. قصر يقع وسط مدينة القاهرة بين مصر الجديدة ومدينة نصر والعباسية ويتميز القصر بموقعه المركزي، إذ تمر عليه معظم المواصلات العامة وبه محطة مترو. ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٤، ط١، الشركة العالمية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٣٤٣.

٨٢. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ١١/٢/٤٠٩، ٢٨ تموز ١٩٥٢، و١٩، ص٦٦ ؛ خالد محي الدين، الان اتكلم ، ط٢، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص١٣٤.

٨٣. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ١١/٢/٤٠٩، ٢٨ تموز ١٩٥٢، و١٩، ص٦٦ ؛ خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٣٤.

٨٤. هو معسكر أقامه الجنرال الأمريكي، بالقرب من مدينة القاهرة، أيام الحرب العالمية الثانية، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى اسم الجنرال. ينظر: محمد حسنين هيكل، قصة بداية ونهاية أنور السادات. خريف الغضب، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، (د.ت)، ص٤١٤.

٨٥. خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٣٤.

٨٦. عسكري وسياسي مصري، ولد في مدينة القاهرة عام ١٩٢١، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٩، وأركان حرب عام ١٩٤٨، حصل على شهادة الماجستير في الصحافة عام ١٩٥١، والدكتوراه عام ١٩٦٠ من

جامعة باريس، هو احد الضباط الأحرار، شارك في تفجير ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، توفي عام ٢٠١٢. ينظر: احمد حمروش، شهود ثورة يوليو، ج٤،ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧، ص٩٨-٩٩ ؛ الموقع:

تاريخ الدخول ١٧ شباط ٢٠١٥ https://ar.wikipedia.org/wiki/

٨٧. خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٣٤.

٨٨. تعود تسمية القصر إلى عابدين بيك، وهو أحد القادة العسكريين في عهد محمد علي باشا، هو قصر ضخم جداً تم بني عام ١٨٦٣، وهو من أهم القصور في عهد محمد علي يوجد فيه متحف أثري، ويحتوي على مكتبة تضم ما يقارب (٢٥) ألف كتاب وفيه مسرح. ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ص١٢٣.

٨٩. احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٢، ص١٩٧.

٩٠. خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٣٨.

٩١. احمد حمروش، شهود ثورة يوليو، ج٤، ص١٠٠.

٩٢. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٤٠٤-أ ، ٢٣ تموز ١٩٥٢، و٢٨، ص٢٤.

٩٣. عادل ثابت، عبد الناصر والذين غدروا به، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة، (د.ت)، ص٢٠.

٩٤. عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، دار الشعب للنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص٢١ ؛ مجلة التحرير (مصرية)، العدد ٣ ، ٥ تشرين الأول ١٩٥٢، ص٢.

٩٥. توم ليتل، جمال عبد الناصر رائد القومية العربية، ترجمة. لجنة من الأساتذة، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٦٢.

٩٦. خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٦٢.

٩٧. عسكري وسياسي مصري وأحد أبرز الشخصيات البارزة في العهد الناصري، ولد في مدينة الزقازيق عام ١٩٢٠، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٩، عين بسلاح الطيران عام١٩٣٩، شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، بعد الثورة عينه جمال عبد الناصر مديراً لمكتبه عام ١٩٥٣، أوكل إليه جمال عبد الناصر مهمات دقيقة مثل التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وشراء الأسلحة والتقارب مع الغرب، شغل منصب وزير دولة لشؤون الرئاسة بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٢، أمين عام الاتحاد الاشتراكي بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٩، توفي عام ١٩٩١. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٧.

٩٨. عبد الله إمام، علي صبري يتذكر ، ط١، مطابع روز اليوسف ، القاهرة ،(د.ت) ، ص٧-٨.

٩٩. محمد عبد الوهاب، العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢-١٩٥٨، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤.

١٠٠. سنان صادق حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه مصر ١٩٥٢-١٩٥٦، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٠-٢١.

١٠١. سامي جوهر، الصامتون يتكلمون، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د.ت)، ص١٤ ؛ مجلة روز اليوسف (مصرية)، العدد ١٦٠٤، ٢١ تموز ١٩٦٥، ص٣٢.

١٠٢. فاروق جويدة، المصدر السابق، ص٢٦ ؛ عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، ص٢٣.

١٠٣. مهدي عطية، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦، ط١، (د.ن)، (د.م)، ١٩٥٧، ص١٤٥.

١٠٤. عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج١، ص٤٩.

١٠٥. ميسون عباس، أزمة السويس والموقف الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص٣١٠-٣١١.

١٠٦. المصدر نفسه، ص٣١٢.

١٠٧. المصدر نفسه .

١٠٨. ميسون فياض ذرب، المصدر السابق، ص٢١٢.

١٠٩. المصدر نفسه، ص٢١٣.

١١٠. المصدر نفسه، ص٢١٥.

١١١. كريم مساهر حمد، المصدر السابق، ص٦٣.

١١٢. سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٤ ؛ شاكر ضيدان جابر، محمد أنور السادات.

دراسة تاريخية في سياسته الداخلية ١٩٧٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٣٤.

١١٣. توم ليتل، المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢.

١١٤. عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج١، ص٥٩.

١١٥. توم ليتل، المصدر السابق، ص٢٦٢ ؛

Harry Hopkins, Egypt, the Crucible, The Unfinished Revolution in the Arab World, London, 1970, p.p.65-66.

١١٦. ناصر جرجيس، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القصة الكاملة بأقلام الضباط الأحرار، ط١، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥ ، ص١٣١.

١١٧. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ١٩٧٦٦/١٤/٣٥٦/٥٣٦، ١١ آب ١٩٥٢، و١٩، ص٧٧ ؛ كريم مساهر حمد، المصدر السابق، ص٦١.

١١٨. كريم ثابت، عشر سنوات مع الملك فاروق ١٩٤٢-١٩٥٢، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٦٥.

١١٩. كريم مساهر حمد، المصدر السابق، ص٦٢.

١٢٠. الأمر الملكي رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٢، ٢٦ تموز ١٩٥٢. [ينظر الملحق رقم (٢)].

١٢١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ١٩٧٦٦/١٤/٥٣٦/٥٣٦، ١١ آب ١٩٥٢، و١٩، ص٧٩ ؛ احمد جواد هاشم، المصدر السابق، ص٥٤٤.

١٢٢.يوسف محمد عيدان، التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٦.

١٢٣.عبد العزيز محمد، جلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٠٨.

١٢٤.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ١٩٧٦٦/١٤/٥٣٦/٥٣٦، ١١ آب ١٩٥٢، و١٩، ص٧٧.

١٢٥.توم ليتل، المصدر السابق، ص٧١ ؛ احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص٢٣٧.

١٢٦.المصدر نفسه.

١٢٧.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٢١٧١/٢٠٠/٧٦٤/٧٦٤، ٨ أيلول ١٩٥٢، و٤، ص٢٠.

١٢٨.عاطف عبد الغني، الانقلاب على ثورة يوليو، ط١، أطلس للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٨.

١٢٩.توم ليتل، المصدر السابق، ص٧١ ؛ احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص٢٣٧.

١٣٠.د.و.ع، ملف العالم العربي م-١/١٩٠٩، و ١٥١٠، مصر، ١٩ شباط ١٩٨٠.

١٣١.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٣، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٤٣-أ و١١/٢، ١٧ كانون

الثاني ١٩٥٣، و٤٢، ص١٢٢ ؛ احمد عطية الله، أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٨ ، ص١١٤١.

١٣٢. المصدر نفسه.

١٣٣. ايمان عبد الله، الاتحاد الاشتراكي ودوره في مصر ١٩٦١-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٥٦.

١٣٤. المصدر نفسه.

١٣٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٤٤٠-أ و١١/٢، ١٠ آب ١٩٥٢، و٢٢، ص١٠٥.

١٣٦. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٤٢٧-أ و١١/٢، ٤ آب ١٩٥٢، و٩، ص٣٠.

١٣٧. احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص٢٣٣.

١٣٨. بثينة عبد الرحمن، بثينة عبد الرحمن، نشأة وتطور الفكر الناصري، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨ ، ص١٦٨.

١٣٩. خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٧٧.

١٤٠. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٤٢٧-أ و١١/٢، ٤ آب ١٩٥٢، و١٣، ص٤٥.

١٤١. احمد حمروش، مصر والعسكريون، ص٢٣٣.

١٤٢.احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص٢٣٣.

١٤٣.المصدر نفسه، ص٢٣٤ ؛ سعيد عبد الفتاح، ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٦ ؛ سليمان حافظ، المصدر السابق، ص٥٤.

١٤٤.خالد محي الدين، المصدر السابق، ص١٧٨.

١٤٥.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة ٨/٢/٤٤٠-أ و١١/٢، ١٠ آب ١٩٥٢، و٢٢، ص٩٧.

١٤٦.توم ليتل، المصدر السابق، ص٢٦٤؛ محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٤ ، ص١٥٠-١٥٢ ؛ احمد حمروش، مصر والعسكريون، ج١، ص٢٣٣-٢٣٤.

١٤٧.وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٣ ؛ ناصر الأنصاري، المصدر السابق، ص٢٦١.

١٤٨.فتحي رضوان، ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، دار الحرية للنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٣.

١٤٩.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٣، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٨/٤٤٧-أ و١١/٢ ، ٢٣ حزيران ١٩٥٣، و١٨، ص٢٤.

١٥٠.محمد عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٢٥.

151. The Times (London), N.55312, Feb 10, 1962.

١٥٢.تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص١٢.

١٥٣.مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٥٨.

١٥٤.المصدر نفسه ؛

The Times (London), N.56964, Jun 10, 1967.

١٥٥.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٥٠٠-أ و١١/٢، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢، و٢، ص٨.

١٥٦.اسماعيل احمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر ، ط١، مطبعة العبيكان ، الرياض، ٢٠٠٠، ص٢٧١.

١٥٧.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، تقرير المفوضية العراقية في القاهرة المرقم ٨/٢/٥٠٠-أ و١١/٢، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢، و٢، ص٩.

١٥٨.مجدي حماد، المصدر السابق، ص١٦٠-١٦١.

١٥٩.محمود مراد، من كان يحكم مصر. شهادات وثائقية، ط١، (د.ن)، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٣ ؛ وسمي صويلح سلطان، المصدر السابق، ص٨٤.

١٦٠.عبد الرحمن الرافعي، تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص٥٩.

١٦١.د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٦٧٢، مذكرة المفوضية العراقية في القاهرة المرقمة ٥٣٣، ٨ أيلول ١٩٥٢، و٤، ص١٩.

١٦٢.عبد الرحمن الرافعي، تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص٥٩.

١٦٣.تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص١٧.

١٦٤.حسن عون، ابرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٠٩ ؛ عبد الرحمن الرافعي، تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص٦٠.

١٦٥.حسنين كروم، عبد الناصر المفترى عليه، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩٨ ؛ عبد الرحمن الرافعي، المصدر نفسه، ص٦٠.

١٦٦.تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص١٧.

١٦٧.طارق البشري، الديمقراطية ونظام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، ص٨٥.

١٦٨.تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص١٨.

١٦٩.أنور الجندي، جمال عبد الناصر والثورة، دار الجمهورية للطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص٧٩ ؛ تغريد عبد الزهرة، المصدر السابق، ص١٨.

١٧٠. مجدي حماد، المصدر السابق، ص١٦١.